الفصل الثامن

قفاز الاستبداد الحريري

صباح الأول من فبراير ١٩٧٩م، أحاط ملايين الإيرانيين بمطار طهران مشكلين طوقًا حوله في انتظار وصول القائد السبعيني وهو يهتفون: "خميني يا نور الإيمان، كل مسلم بانتظارك مبارك يا خميني".

عندما اقتربت الطائرة من الهبوط في مطار طهران، سأل صادق قطب زادة الخميني عن شعوره بالعودة إلى إيران عقب أربعة عشر عامًا في المنفى، فَرَدَّ عليه الخميني في برود: لا شيء.

ذُهِلَ قطب زادة من إجابة الخميني، فحاول تجاوز الصدمة، وسأله أحد الصحفيين عن رؤيته الاقتصادية لإيران ما بعد الثورة ليستشف نواياه المستقبلية في إدارة البلاد، فكانت الصدمة الثانية لزادة عندما أجابه الخميني: "الاقتصاد يناقشه الحمير".

لم ينبس قطب زادة ببنت شفة بعدها حتى هبطت الطائرة إلى مطار طهران.

خرج الخميني من الطائرة مستندًا على يد قائدها وإلى جواره ابنه أحمد وخلفه بقية أعضاء فريقه في المنفى وكانت هناك سيارة تنتظره؛ لتنقله إلى مقر إقامته،

يقودها ناشط ثوري يدعى محسن رفيق دوست، لَكِنَّ نقل الخميني عبر شوارع طهران كانت مهمةً مستحيلةً.

ضاقت الشوارع بملايين الإيرانيين الذين تقاطروا للاحتفال بقدوم الرجل الرمز، ستة ملايين إيراني ملأوا الشوارع وتسلقوا الأشجار وأعمدة الإنارة، وركبوا فوق سيارة الخميني مُجِيلين نهارها ليلًا، وتزاحموا عن يمينها ويسارها وأمامها وخلفها، فكانت تسير بينهم كالسلحفاة، ولم يصل الخميني إلى مقر إقامته في المدرسة العلوية بطهران إلا عبر مروحية أصيب بعدها رفيق دوست بالإغماء من شدة الإجهاد.

الخامس من فبراير ١٩٧٩م، خطب الخميني في مناصريه بشأن إدارة البلاد فقال: "أنا سأحدد الحكومة وأعينها، وستكون حكومة لخدمة الشعب بدعم هذا الشعب لي وسأصفع هذه الحكومة على وجهها".

كان ذلك إعلانًا صريحًا من المعمم السبعيني أن خيوط العملية السياسية في إيران الجديدة ستكون في يده، ولن يمر قانون إلا عبره، معتمدًا على شعبيته الجارفة لتمرير مخططه هذا.

عاد الخميني بعدها لمقر إقامته بالمدرسة العلوية حيث تقاطر عليه الآلاف لتحيته، واستقبل في هذا المكان العديد من الوفود الأجنبية، كوفد من شيعة الكويت حضر في العاشر من فبراير، ورغم ذلك ظل الخميني يحذر من انتكاسة الثورة التي قال عنها إنها لم تكتمل بعد.

فحكومة بختيار لا تزال قائمة، والجيش سند الشاه الأقوى ما زال قادته متواجدين، ويحيكون المؤامرات للانقضاض على الثورة الوليدة، والسافاك رغم انهياره الظاهري وجب قطع رءوس الأفاعي فيه حتى لا تلدغ الثورة فتقتلها.

كان أول قرار اتخذه الخميني هو تعيين مُدَعٍ عام لمحكمة الثورة التي ستتولى محاكمة رموز نظام الشاه المخلوع، ووقع اختياره بادئ الأمر على آية الله رباني شيرازي، الذي ما لبث أن استقال خوفًا من انتقام عائلات المحكوم عليهم، خاصة أن الإعدام ولا شيء غيره كان هو العقوبة التي رأى الخميني نجاعتها في مواجهة المؤامرات، فعين آية الله صادق خلخالي رئيسًا لهذه المحكمة وأثبتت الأيام بعد نظر الخميني في هذا الأمر.

في التاسع من فبراير وقع اشتباك بين ثكنة جوية موالية للخميني مع بقايا الحرس الامبراطوري فاستولى الموالون على مخزن كبير للسلاح، فأمر بختيار حسن ربيعي قائد القوة الجوية بقصف هذه القاعدة فرفض ربيعي ومعه رئيس الأركان عباس جراباجي وأعلنا مع بقية القادة حياد الجيش وكانوا يخططون للانقلاب على الخميني، فوضع هؤلاء في قائمة الإعدامات الطويلة التي افتتحت بصيد ثمين من رجال محمد رضا بهلوي.

حوكم رئيس السافاك نعمت الله ناصري، وبصحبته الجنرال خسرو داد قائد القوات الخاصة، والجنرال ناجي حاكم أصفهان العسكري، والجنرال أمير رحيمي حاكم طهران العسكري السابق، وفي حادثة تعكس دموية الخميني وقسوته، صعد لسطح المدرسة عقب إعدام ناصري ورفاقه، وغمس يديه ومسح على يده اليمنى باليسرى وعلى يده اليسرى باليمنى متوضئًا، وقال للأربعة الذين صعدوا معه: "حان وقت الصلاة". وصلوا وراءه بالفعل.

كَرَّت مِسْبَحَة الإعدامات، فأعدم رئيس الأركان جراباجي، فالجنرال عبده بدري قائد القوات الجوية الذي قتله أحد ضباطه، فالجنرال حسن ربيعي الذي أعدم رميًا بالرصاص، ولم ينج من قادة الجيش سوى كمال حبيب الله قائد البحرية الذي هرب خارج إيران، وأعدم بعدها ثلاثمائة وخمسون من قيادات الصف الثاني في الجيش على يد مجموعة اغتيالات مُحْتَرِفَة شَكَّلَها الخميني.

تزامن ذلك وهجوم الثوار على ثكنات العسكر المتبقية مصادرين منها السلاح كاسرين حظر التجول، واندلعت اشتباكات عنيفة سقطت خلالها مؤسسات الدولة في يد الثوار وأعلن من إذاعة طهران البيان رقم ١: لقد انتصرت الثورة.

في نفس اليوم، استغل أكراد إيران الفرصة وعقدوا مؤتمرهم الكردي الأول بإشراف الحزب الديمقراطي الكردي الإيراني بحضور مائتي ألف شخص حمل معظمهم السلاح، حذر خلاله عبد الرحمن قاسملو زعيم الحزب من عدم انتصار الثورة مالم يحصل الأكراد على حريتهم، طالبًا مساندة الخميني للشعب الكردي، وحقهم كذلك في الانضمام للمجلس التأسيسي الذي سيكتب الدستور، وكان ذلك إنذارًا للخميني بما سيكتنف حكمه من عقبات.

عقب الخلاص من قادة الجيش المناوئين للثورة، فَكَّرَ الخميني الذي ذهب إلى قُمّ في إنشاء جيش خاص به يذود عن ثورته ويمنعها من أن تلقى مصير مصدق قبل ربع قرن، وفي الوقت نفسه يقمع انتفاضات الأقليات ضد حكمه والتي بدا أنها ستبدأ مبكرًا جدًا، فأرسل موفده لدى حركة فتح جلال الدين الفارسي الذي عاش فترةً طويلةً في لبنان للقاء أنيس النقاش المفكر اللبناني وأحد أعضاء حركة أمل؛ ليقدم له أفكاره بشأن هذا الجيش.

اقترح النقاش أن يكون هذا الجيش الموازي حرسًا يحمي الثورة، فطلب منه الفارسي أن يكتب مشروعًا بهذا الخصوص؛ فكتبه النقاش، وأسماه الحرس الثوري، ذكر فيه أن تشكيلات هذا الحرس يجب أن تكون مسلحةً بسلاح خفيف كرشاشات الكلاشينكوف وقذائف الآر بي جي، وتُوَزَّع على جميع ثكنات الجيش ومعسكراته، وكذلك مراكز الشرطة العسكرية؛ حتى يفسد على الجيش أية خطة للانقلاب على الثورة.

بعد أن شُكِّلَ الحرس الثوري، أعلن الخميني أن نظام الحكم الجديد في إيران هو الجمهورية الإسلامية، ثم أصدر الخميني قرارًا بتشكيل مجلس ثوري بقيادة آية الله طالقاني وعضوية كل من: آية الله مرتضى مطهري، وآية الله منتظري، ومحمد بهشتي، وحجة الإسلام هاشمي رفسنجاني، وحجة الإسلام على خامنئي، ومهدي العراقي، ود/ أبو الحسن بني صدر، ومحمد مفتح، وصادق قطب زادة.

كان بني صدر معترضًا على تعيين مجلس لقيادة الثورة من قِبَل الخميني، حيث كان يرى أن القرار لا بُدَّ أن يكون للشعب، وعندما ناقش الخميني في هذا الأمر رد عليه الأخير أن الوقت ليس مناسبًا لإجراء كهذا، والأفضل أن يُعَيَّن هذا المجلس من قِبَله حتى تَسْتَتِبّ الأمور، فَقَبِلَ بني صدر على مَضَض.

وبينما كان بني صدر يلقى محاضرةً في جامعة طهران في الخامس عشر من فبراير ١٩٧٩م، صعقته مفاجأة جديدة من الخميني الذي أرسل ابن شقيقه في طلبه ليطلب منه لقاءه، وعندما وصل بني صدر أعلمه الخميني أنه أصدر قرارًا آخر بتشكيل حكومة مؤقتة تكون مهمتها تنفيذ القرارات المنبثقة عن مجلس الثورة، ولم يكن وزراؤها أو رئيسها من علماء الدين، فَقَدَّم حزب نهضة إيران المدعوم من آية الله طالقاني نفسه لتشكيل هذه الحكومة بالاشتراك مع حزب

الجبهة الوطنية برئاسة كريم سنجابي، ووقع الاختيار على مهدي بازركان رئيس الحزب ليترأس الحكومة التي انحصر دورها في إنجاز مهمتين:

١- كتابة الدستور.

٢- الإشراف على الاستفتاء على ذلك الدستور.

وتَوَلّى وزارة الخارجية كريم سنجابي، وتَوَلّى إبراهيم يزدي منصب نائب رئيس الوزراء، وتَرَأَّس صادق قطب زادة التليفزيون، وتَوَلَّى أبو الحسن بني صدر وزارة المالية، كما أَوْكَلَ إليه الخميني مَهَمَّة التواصل مع التيارات اليسارية والليبرالية، وبحماس الثوار وحنكة بازركان ونضاله بدأت الحكومة أعمالها.

لَكِنَّ هذه الحكومة فَشِلَت في تحسين معيشة الإيرانيين نتيجة سياسة التأميم الخاطئة التي اتَّبَعَتْها، وفَشِلَت كذلك في استعادة الأمن المتردي؛ الأمر الذي أَثَّرَ على نشاط الموانئ والمطارات، وبالتالي على النشاط التجاري في البلاد كَكُلّ، ووَقَعَت أزمات في تأمين السلع الأساسية، وانهار قطاع الكهرباء، وبات انقطاع الكهرباء والماء جزءًا من الحياة اليومية للإيرانيين، وأصبح الحصول على وقود السيارات والمشتقات النفطية الأخرى ضربًا من المعاناة، وظهر كأن هذه الحكومة في واد والشعب في واد آخر، ولم يكن أمام الخميني في وقتها خيار سوى الإبقاء عليها ريثما تستقر الأمور، وحث الشعب على دعم هذه الحكومة قائلًا: "ادعموا هذه الحكومة، فالحكومة اليوم خادمة الشعب وليست كالحكومات السابقة".

لَكِنَّ الحقيقة أن الخميني كان هو من أعاق هذه الحكومة عن عملها؛ لتدخله المستمر في عملها؛ حتى لَوَّح بازركان بالاستقالة. فَهَدَّأ الخميني من روعه بأنه يرأس حكومة إسلامية قيضها الله لتنتشل البلد من محنته.

من قُمّ التي وصل إليها الخميني في الأول من مارس ١٩٧٩م أصدر أمرًا بمصادرة أموال الأسرة البهلوية، وتخصيص جزء منها لمن سماهم المستضعفين من الناس لبناء مساكن تأويهم، وإقرار مجانية توصيل الماء والكهرباء للمحرومين، في خطوة ذكية من الخميني لحشد تأييد الشعب لما سيقدم عليه من خطوات ستفرغ الثورة من مضمونها.

عاد الخميني مرة أخرى لإملاء أوامره على حكومة بازركان، فطفح الكيل بالرجل وأعلن في الرابع عشر من الشهر نفسه أن إيران سائرة نحو الخراب؛ لأن الخميني يتخذ القرارات وينفذها دون علمنا، لَكِنَّ الخميني الواثق بشعبيته لدرجة الإفراط ترك بازركان يتحدث بما يريد لعلمه أن ما يريده هو ما سيتحقق في النهاية.

بدأ كل حزب إيراني يطرح وجهة نظره في النظام السياسي الجديد، بدءًا من الشيوعية الملحدة، مرورًا بالتجارب القومية كالناصرية والماوية والجماهيرية القذافية، وصولًا إلى الحكم الإسلامي.

كان الخميني ومناصروه ميالين لفكرة الجمهورية الإسلامية، مستندين لادعائهم القائل أن الدين هو ما حرك الشعب ضد الشاه عبر خطب الخميني ،وهو ادعاء مُجافٍ للواقع كما أسلفنا في الفصل السابق، لَكِنَّ شركاء الثورة لم يكونوا متفقين مع هذا الطرح.

فحركة مجاهدي خلق رفضت الجمهورية الإسلامية مقترحةً الحكم الجمهوري العلماني بديلًا عنه، كما تكتلت أحزاب نهضة إيران وتودة وفدائيان إسلام ضد هذا النظام كُلٌّ على طريقته:

فحزب نهضة إيران طرح نظام الجمهورية الديمقراطية، بينما طالب حزب تودة بحكم الطبقة العاملة، وطالبت بقية الأحزاب بحكومة المجتمع التوحيدي اللاطبقي كحل وسطي بين الإسلام والشيوعية، واحتدم الجدل بين المعسكرين.

استمات حلفاء الخميني من رجال الدين خاصةً آية الله مطهري ومحمد بهشتي، ودخلوا في مناظرات تليفزيونية ساخنة مع معارضيهم ترويجًا لنظامهم، وتوجهت الأنظار للخميني مجددًا كونه الوحيد الذي بيده الحل.

في تلك الآونة كان الخميني على موعد مع مأزق سيسبب لنظامه الوليد قلاقل مزمنةً، فقد التقى عبد الرحمن قاسملو بالخميني في قُمّ مطالبًا إياه مجددًا بمنح الأكراد الحكم الذاتي في نطاق الجمهورية الإسلامية، لَكِنَّ الخميني عَبَسَ وتَوَلَّى، ورفض إجابة مطلب قاسملو قائلًا له: "إن نظام إيران الإسلامي كفيل بتحقيق ما تصبو إليه كل الأقليات". لَكِنَّ ذلك لم يكن فصل الخطاب بين الرجلين.

دعا الخميني لإجراء استفتاء على نظام الجمهورية الإسلامية، بينما طالب مهدي بازركان بالاستفتاء على نظام الجمهورية الإسلامية الديموقراطية، فرفض الخميني رفضًا قاطعًا في دليل جديد على نواياه المستقبلية للتفرد بالحكم، وحدد الثلاثون من مارس ١٩٧٩م موعدًا للاستفتاء وضمت ورقة الاستفتاء سؤالًا واحدًا: هل توافق على نظام الجمهورية الإسلامية؟

وتحته خياران نعم أو لا.

الثاني من أبريل ١٩٧٩م، أعلنت اللجنة العليا المسئولة عن فرز الأصوات وحصول المؤيدين لنظام الجمهورية الإسلامية على ثمانية وتسعين في المائة من المستفتين، وفي خطوة ثورية لزيادة شعبيته أعدم الخميني أمير عباس هوفيدا آخر من بقى من نظام الشاه في السابع من أبريل ١٩٧٩م، وفي الحادي عشر من نفس الشهر أُعْلِنَت الجمهورية الإسلامية التي اعتبرها المراقبون صكًّا على بياض للخميني ليُحْكِمَ سيطرته على حكم إيران مستنسخًا حُكْمًا بهلويًا جديدًا.

رَحَّبَ كارتر بنتائج الاستفتاء، وكان ذلك بمثابة الضوء الأخضر للخميني ليستكمل دوره، فأُعْلِنَ بُعَيْد الاستفتاء تشكيل لجنة من الخبراء ينتخبها الشعب لصياغة دستور البلاد، وقد ضَمَّت هذه اللجنة علماء دين ومجتهدين وخبراء أكاديميين أعادت صياغة بعض القوانين لتطابق الشريعة الإسلامية، وتَضَمَّنَ الدستور الجديد مادةً حول ولاية الفقيه، جَدَّدَت النزاع بين فرقاء الثورة.

اعترض مهدي بازركان وأبو الحسن بني صدر على هذه المادة الغريبة التي سببت الغموض، والتي ستجعل -بشكل رسمي وبرضا شعبي- الخميني طاغية إيران الجديد، وقالها بني صدر صريحةً: "إنها ديكتاتورية علمائية أردتم تضمينها في الدستور".

لكن محمد بهشتي الموالي بشكل أعمى للخميني رد عليه قائلًا: "ما دام من أهل الحوار والفكر، فليجلس معه من يحاوره بشكل حر".

كانت الشكوك التي تساور أعضاء الحكومة من هذه المادة هي صلاحيات الولي الفقيه التي تجعل من رئيس الدولة دُمْيَةً يحركها الفقيه أو المرشد الأعلى

حسبما سماه الخميني، فإذا كان السلم وإعلان الحرب وسياسة الدولة الخارجية بل وعزل رئيس الجمهورية والمسئولين في الدولة من اختصاصات الولي الفقيه، فما الحاجة إذن لرئيس؟ فليحكمها المرشد الأعلى وننتهي.

تَلَقّى الخميني صدمة عمره عندما أدلى رفيق كفاحه آية الله شريعتمداري بحديث لصحيفة كيهان اقترح فيه ابتعاد العلماء عن قبول أية مناصب حكومية وألا يتدخلوا في السياسة إلا عند الضرورة القصوى؛ حتى يحتفظوا بوقارهم وهيبتهم في عيون الناس.

خلال تلك الفترة، انتعشت آمال الأقليات في إيران في أن تحيا حياةً أفضل من تلك التي عاشتها أيام الشاه، خاصةً أبناء كردستان إيران وعرب الأحواز، فالتقى العالم الكردي الشيخ أحمد مفتي زادة بالخميني، معلنًا له دعم الأكراد للثورة، نافيًا وجود نوايا انفصالية لدى الأكراد، طالبًا منح حكم ذاتي لكردستان إيران، فوعده الخميني ببحث الأمر قبل البت فيه.

استشعر الخميني الخطر مما طلبه زادة، فأوفد لجنةً لتَقَصّي الحقائق برئاسة دريوش فروهر وزير العمل، الذي قدم تقريرًا زاد من تَوَجُّس الخميني برغم الإشارات التطمينية التي قدمها له، فقد نفى التقرير بالفعل وجود حركات كردية مسلحة تسعى لفصل الإقليم عن بقية التراب الإيراني، مشيرًا إلى الاختلاف بين مطلب الحكم الذاتي الذي طلبه مفتي زادة وبين شبح الانفصال الذي يخشاه الخميني، لكنه أشار أيضًا إلى خطورة الحركة الكردية التي ستلجأ لرفع السلاح إذا ما شعرت بنكوث طهران عن وعدها، وليس أَدَلّ على ذلك من مظاهرات الأكراد المسلحة التي شهدتها مناطقهم عندما اعتدوا على المنشآت العامة ومراكز الشرطة.

رفض الخميني في قرارة نفسه مطالب الأكراد بحكم ذاتي لما تنطوي عليه من مخاطر:

١- فلو وافق سيفتح ذلك الباب أمام بقية الأقليات العرقية كالعرب الأحوازيين والبلوش والتركمان لمطلب مماثل، بل وربما طلب الاستقلال عن الحكومة المركزية في طهران.

٢- رفض الجوار الإقليمي المتمثل في العراق وتركيا واللتين تضمان عددًا مماثلًا من الأكراد لخطوة كهذه؛ حتى لا تنتقل عدوى الانفصال إليهما.

٣- خوف الخميني الشخصي من تحقق نبوءة رضا بهلوي الشاه المخلوع بأنه (أي بهلوي) إذا ما ترك الحكم فَسَتُقَسَّم إيران، فرفض الخميني أن يذكر التاريخ أنه من قَسَّم إيران.

قرر الخميني تأجيل الصدام مع الأكراد حتى يصبح الوقت إلى جانبه ويستطيع تجاوز الخلافات مع أعضاء الحكومة الذين ضجوا بالشكوى من تَسَلُّطِه ومن محاولاته كتابة دستور يحقق أهواءه، وتصادم الخميني مع الحكومة مجددًا، لَكِنَّ صدامه هذه المرة كان مع بني صدر.

وضعت لجنة الدستور بأمر من الخميني مادة تختص برئيس الجمهورية حملت رقم ١٢ نَصَّت على أن يكون الرئيس فارسي العرق اثني عشري المذهب (وهو مذهب ثلثي سكان إيران) يؤمن بولاية الفقيه، وهي مادة غير قابلة للتغيير.

رفض بني صدر هذه المادة الطائفية، التي رأى فيها تناقضًا مع شعار الوحدة الإسلامية الذي رفعه الخميني عقب انتصار الثورة، وطلب من ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس حركة فتح أن يطلب من الخميني إلغاء هذه المادة؛ نظرًا لعلاقته الطيبة بآية الله، وحاول عرفات إقناع الخميني بمطلب بني صدر، لَكِنَّ الرجل رفض؛ ترسيخًا لدولة الولي الفقيه الشيعية، لَكِنَّ الأقدار حملت أخبارًا غير سعيدة للخميني.

وَقَعَ خلاف حاد بين الخميني ورفيق كفاحه آية الله طالقاني حول ولاية الفقيه التي رفضها طالقاني، مُعْتَبِرًا أن المسجد هو أحسن مكان لعلماء الدين، وتزايد هذا الخلاف بعدما همس آية الله خلخالي في أذن الخميني بالترشح لرئاسة الجمهورية، باعتباره أفضل من يقود البلاد في هذه المرحلة، واعتقل الخميني أبناء طالقاني عقابًا له على معارضته لمرشد الثورة، فخرج أنصار طالقاني متظاهرين حتى أغلقوا شوارع طهران؛ ما اضطر الخميني لتهدئة الأمور مع طالقاني حتى تحين الفرصة.

وللمرة الثانية يخرج معارض من مراجع الشيعة لينتقد نظرية حكم الخميني، جاء الهجوم هذه المرة من آية الله كلبايكاني الذي أعلن أنَّ ولاية الفقيه التي يدعو إليها الخميني ليست هي الصورة الإسلامية الوحيدة للحكم، واتفق معه في الرأي آية الله خونساري وكذلك آية الله منتظري وآية الله مرعشي نجفي.

تَلَقّى الخميني ضربات موجعةً من جماعة مجهولة تدعى جماعة الفرقان، باغتيالها آية الله مطهري في الثالث والعشرين من أبريل ١٩٧٩م، تلتها محاولة فاشلة لاغتيال هاشمي رفسنجاني ، ثم اغتيل عدد لا بأس به من مؤيدي الخميني على يد هذه الجماعة وهم: الحاج مهدي عراقي، موسوي أردبيلي، ود/ محمد مفتح.

تزامن ذلك مع اندلاع القتال بين الحرس الثوري وميليشيات البشمركة الكردية التي قادها عبد الرحمن قاسملو بمدينة نقدة ذات الغالبية الكردية، وتكبد فيها الحرس الثوري خسائر جسيمةً؛ نتيجة حرب العصابات التي شَنَّها الأكراد، إضافةً للاحتضان الشعبي لأفراد البشمركة؛ مما ساهم في صعوبة مهمة الحرس الثوري؛ نتيجة التعبئة الشعبية التي نَفَّذَها الحزب الديمقراطي الكردستاني، ونتج عن ذلك طرد الأكراد للحرس الثوري من أغلب مدنهم، وعلى خطى الشاه المخلوع سار الخميني في ادعاء مواجهة إيران لمؤامرة شيوعية؛ لتكون مُسَوِّغًا له لقتل الأكراد دون رقيب أو حسيب.

حاول الخميني استباق أي انتفاضة عرقية جديدة ضد نظامه في إيران، فَعَيَّنَ في العاشر من أبريل ١٩٧٩م أحمد مدني وزير الدفاع السابق في بداية حكومة بازركان ليكون محافظ الأحواز، والذي كان قائدًا ضمن القوات البحرية في عهد الشاه كونه أحد القوميين الفرس المعادين للعرب الرافضين منحهم أية حقوق للمواطنة، إضافةً لخلفيته العسكرية التي ستمكنه من قمع الاحتجاجات كما ينبغي، وذهب الخميني أبعد من ذلك بترقية عناصر السافاك التي أذاقت الشعب الأَمَرَّين لتكون سيفه المسلط على رقاب العرب الأحوازيين التائقين للحرية وخنجره المسموم في ظهورهم، لَكِنَّ الأمر سار في الاتجاه المعاكس.

عادت الأقليات تَضِجُّ بالشكوى من جديد، فقد تَرَأَّس الزعيم الأحوازي الشيخ محمد طاهر آل شبير الخاقاني (وهو ممن تتلمذ الخميني على أيديهم في الحوزة) وفدًا من ثلاثين شخصًا قابل الخميني في قُمّ؛ لعرض مطالب الأحوازيين عليه والتي وعد بتحقيقها فور انتصار الثورة، خاصةً أن مشاركة الأحوازيين في الثورة

على الشاه عبر إضراب مصافي عبدان كانت السبب الرئيس في التعجيل بسقوط الشاه، واحتوت ورقة العمل التي قدمها الوفد على اثني عشر مطلبًا هي:

١- الاعتراف بالقومية العربية للأحواز على أن يُدْرَج ذلك في الدستور الجديد.

٢- تشكيل مجلس محلي كأساس للحكم في المنطقة يُشَرِّع القوانين الإدارية المحلية.

٣- تشكيل محاكم عربية لحل مشاكل المواطنين العرب وفق قوانين الجمهورية الإسلامية.

٤- اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في الأحواز.

٥- تدريس اللغة العربية إلزاميًا في جميع المدارس في الأحواز.

٦- إقامة جامعة عربية في الأحواز.

٧- أولوية التوظيف في الأحواز لأبنائها العرب بنفس شروط توظيف الإيرانيين الفرس.

٨- ضمان حرية النشر والإعلام بالعربية في الأحواز.

٩- تخصيص جزء من موارد النفط (المستخرج من أراضي الأحواز بالأساس) لإعمار المنطقة.

١٠- تغيير أسماء المدن والقرى من أسمائها الفارسية وإعادة أسمائها العربية.

obeikandl.com

١١- إدخال المواطنين العرب من الأحواز للخدمة في الجيش الإيراني والشرطة المحلية.

١٢- إعادة النظر في قوانين توزيع أراضي الفلاحين ضمن القوانين الإسلامية المتعارف عليها.

قرأ الخميني مطالب الأحوازيين وتَصَنَّع الاهتمام بها، وكعادته في التسويف والمماطلة طلب من الخاقاني مُهْلَةً للتفكير؛ ليكسب بها الوقت قبل قرار الصدام المؤكد؛ لأنه قرر ألا يمنح الأحوازيين شيئًا مما طلبوه، وجاء رد الخميني على زيارة الخاقاني مناقضًا لما وعد به.

أنشأ الخميني مجموعات موالية للملالي من رجال الدين العرب الخونة توزعت بين عبدان، متمثلةً في الشيخين عيسى الطرفي وولده علي، اللذين أسسا استاد عشائر خوزستان، وفي مدينة الأحواز بزعامة الشيخ الكرمي الذي مارس دورًا تحريضيًا ضد الشعب الأحوازي وضلله بشأن نوايا النظام الحقيقية تجاه مطالبهم، وفي البريم بزعامة حسن ناصر الطعيمة الثوامر، وعائلة عبود سعيدي في المحمرة، وكان رجال الدين الفرس موالين للخميني قلبًا وقالبًا، يحتقرون العرب، ويعدون العدة للخلاص منهم في اللحظة المناسبة.

نَظَّمَ الخميني هجرات للإيرانيين الفرس ليكونوا عيونه على عرب الأحواز يخبرونه عن كل خَلَجَة وسَكنَة، وإخباره عن تفكير العرب إذا ما شَنَّ عليهم الحرس الثوري هجومًا مباغتًا، وسَلَّح الخميني هؤلاء المهاجرين، ومَيَّزَهُم بعلامات خاصة تفرقهم عن العرب انتظارًا لساعة الصفر.

كما أنشأ هؤلاء المهاجرون مركزًا لإهانة العرب والاعتداء عليهم، سُمِّيَ بالمركز الثقافي العسكري، وساندت الصحف الإيرانية الرسمية الحملة القَمْعِيَّة على عرب الأحواز، وأعلن (أمير عباس انتظام) الناطق باسم الخميني أنه لا يوجد عرب في إيران، بل بيوت من الغجر سنرميهم في شط العرب، هكذا أسفر الخميني عن مكنون صدره، وبالمقابل أعلن الأحوازيون عن غضبهم.

هاجم الأحوازيون مقر المركز الثقافي العسكري، وخرجوا بحشود جرارة ضد ما صرح به (انتظام)، وهنا قرر الخميني اللعب بنفس الورقة التي لعب بها في كردستان قبل اشتعال الأحداث فيها: تهدئة الأوضاع بزيارة وفد حكومي.

كلف الخميني مهدي بازركان بزيارة الأحواز مصطحبًا معه (عباس انتظام)؛ ليعتذر بنفسه عما بَدَرَ منه، وطَمْأَنَ بازركان السكان العرب أن مطالبهم في طريقها للتَّحَقُّق، وذلك عقب اجتماع عقد في جامع العرب بالمحمرة، لكن وعود بازركان لم تجد صدى لدى الأحوازيين الذين قرروا اقتلاع أشواكهم بأنفسهم.

خرجت مسيرات مناهضة لهذه الزيارة، وخطب الخاقاني في عرب الأحواز عقب مغادرة بازركان المحمرة أن الأمل مفقود في إيفاء هذا النظام بوعوده، وقد برهن الخميني على صدق كلام الخاقاني عندما استمرت عناصر الأمن التابعة له (الباسيج) في استفزاز العرب بالسب، وانطلقت من المركز الثقافي العسكري عمليات تفتيش مهينة للعرب من قبل المهاجرين الفرس، ولم يعد في قوس صبر عرب الأحواز منزع.

انطلق العرب يهاجمون هذا المركز الذي تَحَصَّن فيه المهاجرون، وأسروا عددًا كبيرًا منهم، ونقلوهم لجامع العرب، واعتصم بقية المحتجين داخل المركز، غير

أن الخاقاني أطلق سراحهم بعد أن هَدَّأَ ثورة المحتجين؛ ليُفَوِّتَ الفرصة على النظام لارتكاب حماقة يذهب ضحيتها أبرياء.

وصلت الأنباء للخميني الذي حسم أمره بضرورة تلقين الأحوازيين درسًا أليمًا، ومن باب التمويه أرسل مبعوثًا للمحمرة يدعى حسين ديباجي برفقة الشيخ عيسى الخاقاني في التاسع والعشرين من مايو ١٩٧٩م؛ لفض اعتصام المحتجين داخل المركز العسكري، لكن المعتصمين رفضوا، فحاول الخاقاني ومن معه من شيوخ العشائر حل المشكلة سلميًا دون إراقة دماء بعرض مطالب الشباب والتي عرضها محمد الخاقاني سابقًا على ديباجي، والذي طلب المغادرة لعرض هذه المطالب على الخميني، لكن ذلك لم يكن إلا إشارة لبدء المجزرة.

عُزِلَت المحمرة عن بقية إيران، ومُنِعَ الخروج منها أو الدخول إليها، ورصد الأهالي تحرك عدد كبير من القوات باتجاه المحمرة بقيادة المجرم أحمد مدني، وقبل قطع الاتصالات عنها اتصل شيوخ القبائل بعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة مثل هاشمي رفسنجاني وشريعتمداري وأبو الحسن بني صدر وعلى خامنئي في محاولة بائسة لمنع المجزرة، وتعاطف بني صدر وشريعتمداري مع الأحوازيين، لكن سبق السيف العَذَل.

الثلاثون من مايو ١٩٧٩م، دخلت عناصر الباسيج إلى شوارع المحمرة تطلق النار في جنون على المدنيين العُزَّل، وهاجمت القوات الخاصة وقوات البحرية وعناصر الحرس الثوري المراكز العربية في المحمرة، وكان أبرزها المركز الثقافي العربي الذي اعْتُقِلَ كل من كان بداخله قبل نسفه بالقنابل.

سُوِّيَت كذلك أغلب مباني المدينة بالأرض بعد أن قصفتها المدفعية، وهوجمت المستشفيات ودُمِّرَ أغلبها؛ حتى يموت المصابون بعد أن عَزَّ عليهم الحصول على الدواء، وبُقِرَت بطون الحوامل، وحُلِقَت شعور النساء قبل الزج بهن في السجن، وانتشر أفراد الحرس الثوري في الشوارع يقتادون الشباب الأحوازي ممن أوقعهم حظهم العاثر في قبضة هؤلاء القتلة، وينفذون فيهم عمليات إعدام جماعية قبل التخلص من جثثهم إلى جانب جثث الجرحى بإلقائها في نهر كارون، وذهب ثلاثمائة شهيد ضحايا هذه المجزرة.

لم يكتف الخميني بما ارتكبه جلاوزته من فظائع، فأوعز للسفاح صادق خلخالي بعقد محاكم ثورية لمن ألقى القبض عليهم من أهل الأحواز، وصدرت الأحكام بالإعدام على كل مَنْ عُرِضَ على هذه المحكمة، وعندما عَلَت صيحات الانتقاد لهذه المحاكم الجائرة المفتقرة لأبسط شروط العدالة، رَدَّ خلخالي في برود: "نعدم المتهم، فالبريء إلى الجنة والمذنب إلى النار". ويل لقاضي الأرض مِنْ قاضي السماء.

لَكِنَّ المعارك في كردستان لم تَسِر باليُسْر الذي تَوَقَّعَه الخميني بل على العكس، تدهورت أوضاع قواته، وتزايدت خسائرها؛ فلم يجد الخميني بُدًّا من طلب المعونة من الأمريكيين؛ حتى يوقف نزيف الخسائر.

وصل إلى إيران بالفعل الآلاف من الخبراء العسكريين الأمريكيين الذين سَلَّحوا ودربوا جيش الشاه بشكل سري، وذلك ردًا على تعاون الخميني المثمر مع الولايات المتحدة، حيث أوفى بوعده، وأبقى على صادرات بلاده النفطية لأمريكا والتي بلغت سبعمائة وخمسين ألف برميل نفط يوميًا كما صَرَّحَ بذلك كارتر لوسائل الإعلام، ولم يلتفت كثير من الإيرانيين لذلك بعدما وضعوا الخميني في

مراتب القديسين الذين لا يأتيهم الباطل من بين أيديهم ولا من خلفهم، رغم استبداده الذي طفا على السطح وعمالته التي اعترف بها أسياده، وصدق الله العظيم إذ يقول: "إنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور".

ومضى الخميني يلقى باللوم على الولايات المتحدة فيما تتعرض له إيران من قلاقل، مهددًا بقطع علاقته معها ومتهمًا إياها بالوقوف وراء الاغتيالات التي استهدفت المقربين منه ولم يكن أمام الخميني خيار يحفظ به حكمه من التداعي سوى فرض قبضته الحديدية على البلاد.

أوعز الخميني لصادق خلخالي بإصدار دفعة جديدة من أحكام الإعدام على مناوئي النظام، وكان من بين من نُفِّذَ فيهم حكم الإعدام زعيم اليهود الإيرانيين حبيب الله القانيان الذي أثار عاصفة من النقد الغربي وردود الفعل الغاضبة، خاصةً من أهم دولتين أوصلتا الخميني للحكم: الولايات المتحدة وفرنسا.

فقد نَدَّدَت الصحف الفرنسية بهذا الحكم، واتَّهَمَت المنظمات الحقوقية الفرنسية نظام الخميني بانتهاك حقوق الإنسان في إيران، وقد غَضِبَ الخميني من رَدِّ الفِعْل الفَرَنْسِيّ وأرسل مع سفيره الجديد لدى باريس أمير علائي رسالة عَتَب فيها على إدارة جيسكار ديستان؛ لتناولها حقوق الإنسان فيما يخص من أسماهم "المجرمين واللصوص والمعادين للإنسانية"، لَكِنَّ الحكومة الفرنسية سارت في طريق عقاب نظام الخميني، وألغت اتفاقيات توريد مفاعلات ذرية لإيران كانت قد وُقِّعَت في وقت سابق، كما أعلنت نيتها إعادة النظر في عدد المدارس الفرنسية الخاصة في إيران مع تدهور الأوضاع فيها.

شعر الخميني بالإهانة من ردة الفعل الفَرَنْسِيّة، فأمر حكومة بازركان بإلغاء مشروع مترو الأنفاق الذي تعهدت بتنفيذه ثلاث شركات فرنسية وكان سيوفر العمل لأربعة آلاف وخمسمائة عامل إيراني، وتَذَرَّعَت الحكومة الإيرانية بأنها تسعى للحصول على عرض أفضل عبر مناقصة عالمية.

أما على الجانب الأمريكي، فقد أدان مجلس الشيوخ بعبارات حادة إعدام (القانيان)؛ نظرًا لنفوذ قوى الضغط اليهودية داخله، ومن هنا بدأ القلق يتسرب إلى الخميني خشية أن يعيد معه مجلس الشيوخ الكَرَّة التي أسقطت الشاه؛ فهاجم بضراوة تَدَخُّل الولايات المتحدة في الشأن الداخلي الإيراني، مُهَدِّدًا بإلغاء الاتفاقيات المالية بين البلدين وقطع العلاقات إذا لزم الأمر، لَكِنَّ واشنطن بدأت في تحذيره قبل كسر رأسه العنيد بعصاها الغليظة.

هَدَّدَت إدارة كارتر باحتلال آبار النفط الإيرانية بالقوة، فرفض إبراهيم يزدي وزير الخارجية الإيراني هذا الأمر، واجتمع بالخميني ليعلمه بمخاطر تهديداته لأمريكا والتي ستضر أول ما تضر بإيران، لأن أمريكا بإمكانها قطع واردات الغذاء عن البلاد فيموت الإيرانيون جوعًا، وعلى الرغم من نفي الولايات المتحدة لهذا الأمر، إلا أنَّ الخميني هَدَّأَ من نبرته العدائية ضد الولايات المتحدة عقب هذا الاجتماع، وعقب هدوء هذه العاصفة هَبَّت عاصفة أخرى لكن من داخل نظامه هذه المرة.

أواخر مايو ١٩٧٩م، قدم كريم سنجابي وزير الخارجية استقالته من الحكومة بعد أن ضَاقَ ذَرْعًا بممارسات رجال الدين الذين تغلغلوا فيها؛ حتى أضحوا هم الوزراء بينما تحول الوزراء إلى دُمَى تحركهم أهواء الملالي، حتى قالها سنجابي صريحةً: "تفضلوا واحكموا أنتم".

وتَبَرَّم وزير العدل من عدم سَيْطَرَته على محاكم الثورة التي تصدر أحكامها حَسْبَ هوى الخميني فاستقال هو الآخر، ونما إلى علم أبو الحسن بني صدر وجود تعذيب في سجون الدولة؛ فقرر الوقوف على حقيقة ما يجري بنفسه.

شَكَّلَ بني صدر، وآية الله طالقاني، ويد الله صحابي لجنةً فرعيةً مُنْبَثِقَةً عن المجلس الثوري؛ لبحث التقيد بالقانون في السجون وعدم وقوع حالات تعذيب، إلا أن الخميني وضع العصى في دواليب هذه اللجنة ورفض أن تقوم بعملها، وقال لبني صدر: "إذا قال أحد إنَّ لي يدًا في ذلك فسأشكوه إلى الله يوم الحساب".

لَكِنَّ بني صدر الذي خبر ألاعيب الطاغية العجوز أحرجه بقوله: "أن تقول لي هذا الشيء لا يكفي، يجب أن تقول هذا أمام الجميع وتصدر أمرًا أن القضاء مستقل، وأنه لا علاقة لك البتة بإصدار الأحكام بلا محاكمة ولا تحقيق؛ لأنك ضد هذا، فإن أصدر قاضٍ حكمًا بلا سند من القانون؛ ستكون مسئولًا شخصيًا عن تصرفه أمام الله".

رَفَضَ الخميني ما طلبه بني صدر، ومنذ تلك اللحظة تَيَقَّنَ بني صدر أنه أمام طاغية تَدَثَّرَ بقداسة مَنَحَها له الدين، وأساء استخدام ثِقَة شَعْبِه؛ ليقيمَ حُكْمًا شموليًا يُكَفِّر به معارضيه، ويستحل دماءهم بدعم من الشعب الجاهل بحقيقته؛ ليصبح حكم الشاه لا شيء إذا ما قورن بحكمه.

مُجَدَّدًا ضاق صدر بازركان بإملاءات الخميني، وشَلّ قدرة الحكومة على العمل؛ حتى أصبحت في ذيل مؤسسات الدولة، وفي الرابع والعشرين من يوليو ١٩٧٩م عَقَدَت الجبهة الوطنية التي يرأسها بازركان اجتماعًا قَدَّمَت خلاله عدة

اقتراحات لوضع حد لتداخل السلطات وتدهور الأوضاع في البلاد، شملت توحيد القيادة في ظل الخميني، وإشراك جميع فئات الشعب في قضايا البلاد، وحل المجلس الثوري، وتفويض صلاحياته للحكومة، وضمان حرية الرأي والتعبير، ووقف الانتهاكات.

أعرض الخميني عن تنفيذ اقتراحات الجبهة فضلًا عن سماعها، وفَضَّلَ استخدام استراتيجية رأس الذئب الطائر ليحبس رأي معارضيه في صدورهم، فأوفد الخميني صهره حجة الإسلام إشراقي لفصل حسن نزيه المدير التنفيذي لشركة النفط الإيرانية؛ بدعوى سخط عمال الشركة عليه، وإحداثه أزمة طاقة في شتاء هذا العام، وتمويله جهات مناهضة للثورة تتبع أمريكا والصهيونية العالمية، وإيجاد فارق كبير بين رواتب العمال والفنيين، غير أن نزيه الذي عُرِفَ عنه معارضته لحكم الخميني فَنَّدَ هذه الاتهامات بالوثائق، وكسب الرأي العام إلى جواره، لَكِنَّ الخميني فرض إرادته، وأقاله في نهاية المطاف بزعم انتمائه لنظام الشاه.

لم تصمت إدارة كارتر على تجدد اتهامات الخميني لها، فلعبت مجددًا بورقة حقوق الإنسان التي شوهت الشاه قبيل إسقاطه، وتناولت وسائل الإعلام الأمريكية انتهاكات حقوق الإنسان في إيران في فيلم وثائقي أسمته الإرهاب المقدس، حيث بَثَّت لقطات مُرَوِّعَةً لأطفال معتقلين في سجون آية الله، وأمهات اعتقلن لمجرد سؤالهن عن مصير أطفالهن، وفي الثاني والعشرين من أكتوبر ١٩٧٩م استضافت أمريكا الشاه للعلاج من السرطان على أن يغادر لاحقًا.

استفزت هذه الخطوة الخميني الذي أوفد إبراهيم يزدي للقاء مستشار الأمن القومي الأمريكي زبجنيو بريجنيسكى في الجزائر في الأول من نوفمبر ١٩٧٩م؛

ليطلب منه أن تعيد أمريكا الشاه ليحاكم في إيران، لكن بريجنيسكى وعد يزدي بمناقشة الأمر عند عودته إلى واشنطن.

بدهائه المعهود، قلب الخميني الطاولة على رأس الأمريكيين، واستغل ذكرى يوم الطالب الموافق للرابع من نوفمبر، وسَرَّبَ نَبَأ رفض أمريكا تسليم الشاه؛ فاقتحمت مجموعة مؤلفة من أربعمائة طالب من طلاب جامعة طهران بقيادة إبراهيم أصغر زادة أسوار السفارة الأمريكية، محتجزةً أفراد السفارة الثلاثة والخمسين خلال اجتماع القائم بأعمال السفير الأمريكي مع إبراهيم يزدي بوزارة الخارجية الإيرانية، وأربك الخميني بما فعله حسابات الجميع.

obeikandl.com